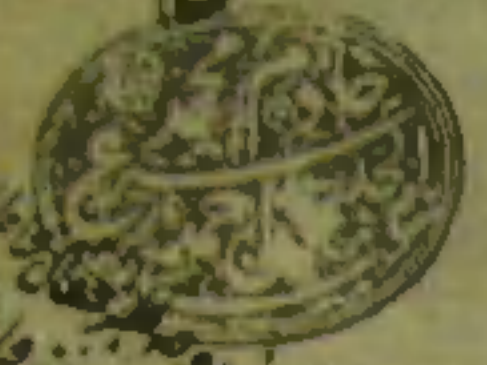






هذا كتاب في الفقه...  
 في سنة ١٢٢٥  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٢٥



والله اعلم بالصواب...  
 في سنة ١٢٢٥  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٢٥

سورة الفاتحة  
 KIBI  
 RUC A 240E  
 MUSEUM PASA  
 338

في سنة ١٢٢٥  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٢٥



في سنة ١٢٢٥  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٢٥



[illegible][illegible]







والصور مع الحكم قسم من الصور وقد جعل في التقسيم باله فيكون قسمان قسم في  
وجماله اول وان كان عبارة عن الحكم وقد جعل قسمين من العمل الذي هو نفس الصور  
فيكون قسمان القسم الاول هو الصورة والى هذا انما هو انما هو القسم الثاني هو العمل  
الصور والتقديرين كما هو المشهور اما اذا قسم العمل بالصور فلهما التقديرين  
كما فعل الص فلا بد له لاننا اختارنا التقديرين عبارة عن الصور مع الحكم قوله  
الصور مع الحكم قسم من الصور قلنا ان اردت ان قسم من الصور فلهما التقديرين  
للتقديرين قلنا به ان ليس كذلك وان اردت ان قسم من مطلق الصور فلهما التقديرين  
ليس هو مطلق الصور بل الصور في التقديرين فلهذا يلزم ان يكون قسمان القسم الاول هو  
المراد بالتصور اما المصور الذي هو مطلق او التقديرين مع الحكم فانما هو تقسيم الصور  
للمصور الذي هو مطلق انما هو التقديرين والتقديرين لان المصور الذي هو نفس العمل  
وان عني به التقديرين مع الحكم متبع اعتبار الصور في التقديرين لان عدم الحكم فيكون  
معتبر في الصور فلو كان التصور معبرة في التقديرين لكان عدم الحكم معتبرا فيه والحكم  
معتبر فيه ايضا فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التقديرين وانما هو وجواب ان الصور  
يطلق باله شر انما اعتبر فيه عدم الحكم وبوالصور في التقديرين وعلى المصور الذي  
مطلقا كما وقع التسميع عليه والمعتبر في التقديرين ليس الا باله الثاني والحاصل  
ان المصور الذي هو العمل والصور اما ان يعتبر في مظهره اي في الحكم ويقال له  
التصور في التقديرين او في مظهره اي في عدم الحكم ويقال له التصور في التقديرين

بشرطه وهو مطلق التصور فليقل بالانقياد هو التصور بشرطه في العبرة في  
التصديق شرطاً وأجزاؤه هو التصور بالشرط فذا الشكل **قال** وليس كذلك  
من كل منهما بدنياً **اقول** العلم اما بدني هو الذي لم يتوقف حصوله على شرط  
وكسب التصور الحارة والبرودة وكما التصديق بان الشيء والاثبات لا يجتمع وله  
برشعة واما نظري هو الذي يتوقف حصوله على شرط وكسب التصور العقل  
والنفس كالتصديق بان العالم حادث اذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من كل  
من التصورات والتصديقات بدنياً فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بدنياً  
لكان شرط من الاشياء جموله لنا وهو باطل وفيه نظر لانه ان يكون الشرط بدنياً  
ومجهولاً لنا فان البديهي وان لم يتوقف حصوله على شرط فيمكن ان يتوقف حصوله  
على شرط آخر من توبم العقل اليه او انه يحصل في النفس او غير ذلك فاما الحصول على  
الشرط الواقف على علم يحصل البديهي فالبداهة لا تستلزم الحصول على الصواب البديهي  
لو كان كل التصورات والتصديقات بدنياً لما احتجنا في تعيين شيء من الاشياء  
التي كسبها وهو فاسد ضرورة احتياجنا في بعض التصورات والتصديقات الى  
التفكير والنظر ولاننا بالبداهة كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديقات  
نظرياً فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظرياً بلزم الدور والتسلسل  
والدور يتوقف على ما يتوقف عليه اما رتبة ما يتوقف على **عاب** و  
بالعكس اما رتبة ما يتوقف على **عاب** و **عاب** و **عاب** والتسلسل هو رتبة امور

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله  
الطاهرين

[illegible]

وَبِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ  
وَاللِّسَانِ وَأَفْوَاهٍ  
وَالْأَنْفِ وَالْآذَانِ  
وَالْجُنُودِ وَالْأَعْيُنِ  
وَالْأَرْوَاحِ وَالْأَشْفَاءِ  
وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَلْسِنَةِ  
وَالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ  
وَالْأَقْدَامِ وَالْأَحْصَاءِ  
وَالْأَكْبَادِ وَالْأَجْنَاسِ  
وَالْأَمْشَاقِ وَالْأَضْعَافِ  
وَالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ  
وَالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ



[illegible]

١٠٠







هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد  
من غير ان يكون له الحق في نفسه  
فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد

فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد  
فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد

فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد  
فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد

فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد  
فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد

فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد  
فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد

فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد  
فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد

فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد  
فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد

فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد  
فان الحق لا يكون له في نفسه  
بل هو الذي لا يدور في ذهن احد







2

سید بن علی



نحو النسبة او اشتراكها في الحكم حيث حكم بانها بعد التصديق من تصور الحكم النسبة  
الحكمة الواجبة **وحيت** قاله متناهي الحكم من جهة ايقاع النسبة او اشتراكها بينهما  
على معنى الحكم ذاته فان كان المراد به النسبة في الموضوعين لم يكن لقوله متناهي الحكم  
من جهة معنى او ايقاع النسبة فيما قبله مستند عام للتصديق بقوله لا يتناهي الحكم  
باطله لان اذ اريد النسبة واقعة وليست بواقعة فيحصل التصديق لانه لا يتوقف

له على تصور ذلك انه وركه فان قلت هذا لا يتم اذا كان الحكم او اكانا كان  
فعلا فالصديق يستند في تصور الحكم من جهة فعله الى اختيارية النفس والى فعل  
الاختيارية انما تصدق بها بعد شعور بها والتقدير لا اصدار في حصول الحكم يتوقف

على تصور حصول التصديق متوقف على حصول الحكم فيحصل التصديق متوقف  
على تصور الحكم على ان النفس في شدة الخلق مرتبة كما جعله شرطاً في حصوله في اجزاء التصديق  
على اربعة فنوع قوله ان التصديق له بدفعه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم

من اجزاء التصديق فلو كان المراد به ايقاع النسبة لزم اجزاء التصديق على اربعة وهو  
مرتبة بخلافه قاله الامام في المحقق والتصديق له بدفعه من تلك تصورات الحكم عليه  
والحكم به والحكم قبله وقيل يتبين قوله وقوله النفس هنا انه الحكم فيما قاله الامام تصور

لا محالة بخلاف ما قاله فانما يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفاً على تصور الحكم عليه  
فيكون تصور الحكم كانه قال فلا بد فيه من الحكم ولازم منه ان يكون تصور الحكم وان يكون  
معطوفاً على الحكم عليه فيكون تصور الحكم معطوفاً على قوله والحكم لو كان معطوفاً

على تصور

على تصور الحكم عليه وله يكون الحكم تصور الواجب ان يقول له متناهي الحكم على  
احد بينين الى مرتبة ولو قلنا على قوله احده هذه الصورة على هذا النظر الفاضل من  
وجوه اخرى وبما لا يلزم من ذلك مستند عام للتصديق تصور الحكم عليه وبما  
والمتن استدعاء التصديقين والحكم فلا يكون الدليل وارداً على الدعوى ايضا

ذكر الحكم فيكون مستنداً كما اذا المطلوب بيان تقدم تصور الحكم على التصديق طبعاً  
والحكم اذا لم يكن تصوراً لم يكن له دخل في ذلك **واما** المتعاقبات فثلث  
له شغل للخط من حيث هو منقطع باللفظ فانه يجب ان يكون الشا

ولكنه وكيفية ترتيبها وهي لا يتوقف على اللفظ فان ما يوصل الى التصديق ليس  
للجمل والتصديق بل معناه كما ذكره ما يوصل الى التصديق من مومات القضايا بالالف  
ولكن لا يتوقف اعادة العلة واستعادتها على اللفظ كما صار النظر فيها مقصوداً

بالمرحى وبالصديقان والى اعادة النظر فيها من حيث انها اوله في العلة فقدم الحكم  
في الدلالة وهي كون الشيء له وبالعلة والشايد بولده له والدلالة ان كان لفظاً  
فالدلالة لفظية والى غير لفظية كدلالة الخطوط والعدد والاشارة والنصب

والدلالة اللفظية ما جعله الجاعل وهو الوضعية كدلالة اللفظ على اللفظ  
والناطق والوضعية جعل اللفظ بآراء اللفظ اوله وله في اما ان يكون لفظاً  
الطبيعي وهو الطبيعي كدلالة اللفظ على الوجود فان طبع اللفظ يقتضي اللفظية عليه

عروض ذلك المعنى اوله وهو العقلية كدلالة اللفظ السري من وراء اللفظ



طاعة اللفظ والمقصود بها هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي كونه اللفظ  
خارجا عن اطلاقه من معناه للعلم بوصفها وهي ما مطابقة او تضاد او التزام  
لان اللفظ اذا كان دالة على معنى معين الذي قد يكون اللفظ الذي هو مدلول اللفظ  
اما ان يكون على معنى الموضوع له او اطلاقا او خارجا عنه فلهذا اللفظ عام  
بواسطة اللفظ موضوع له الذي مطابق له له ان كان على الحيوان ان طوع  
وله لمعناه بطلان ان اللفظ موضوع له في ذلك المعنى المدلول اللفظ  
تفصيله له ان كان على الحيوان فقط او على الناطق فقط فانه انما يدعى  
لحيوان له بطلان ان موضوع اللفظ هو الناطق وهو معنى داخل في الحيوان الذي هو مدلول  
اللفظ وله لمعناه بطلان ان اللفظ موضوع له في ذلك المعنى المدلول اللفظ  
الترام كدلالة اللفظ على قابلية العلم وصناعة الكتابة فانه له لمعناه بطلان ان موضوع  
لحيوان الناطق وقابلية العلم وصناعة الكتابة فانه له لمعناه بطلان ان موضوع  
فلان اللفظ مطابق او موافق لتمام ما وصفه من قولهم طوبى لفلان بالعلم او اتوا فقتلوا  
واما تسمية الدلالة الثانية باليقين فلان جزء المعنى الموضوع له في ضمة هي دالة على طاعة  
ضمن المعنى الموضوع له وامّا تسمية الدلالة الثالثة بالالتزام فلان اللفظ له يدل على طاعة  
خارج عن معناه الموضوع له على الخارج بالالتزام له ولما قيد حدود الدلالة توسط  
الموضوع له لم يقيد به يتحقق مدعى الدلالة بمعناها وبذلك يجوز ان يكون اللفظ  
مشارك بين المعنى والموضوع له كانه موضوعا للامكان الخاص وهو سلبه وقسمه

هذا هو المقصود  
بما هو المذكور  
في المتن

الموضوع له  
هو المعنى الموضوع له  
في المتن

هذا هو المقصود  
بما هو المذكور  
في المتن

طاعة اللفظ

طاعة اللفظ والمقصود بها هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي كونه اللفظ  
خارجا عن اطلاقه من معناه للعلم بوصفها وهي ما مطابقة او تضاد او التزام  
لان اللفظ اذا كان دالة على معنى معين الذي قد يكون اللفظ الذي هو مدلول اللفظ  
اما ان يكون على معنى الموضوع له او اطلاقا او خارجا عنه فلهذا اللفظ عام  
بواسطة اللفظ موضوع له الذي مطابق له له ان كان على الحيوان ان طوع  
وله لمعناه بطلان ان اللفظ موضوع له في ذلك المعنى المدلول اللفظ  
تفصيله له ان كان على الحيوان فقط او على الناطق فقط فانه انما يدعى  
لحيوان له بطلان ان موضوع اللفظ هو الناطق وهو معنى داخل في الحيوان الذي هو مدلول  
اللفظ وله لمعناه بطلان ان اللفظ موضوع له في ذلك المعنى المدلول اللفظ  
الترام كدلالة اللفظ على قابلية العلم وصناعة الكتابة فانه له لمعناه بطلان ان موضوع  
لحيوان الناطق وقابلية العلم وصناعة الكتابة فانه له لمعناه بطلان ان موضوع  
فلان اللفظ مطابق او موافق لتمام ما وصفه من قولهم طوبى لفلان بالعلم او اتوا فقتلوا  
واما تسمية الدلالة الثانية باليقين فلان جزء المعنى الموضوع له في ضمة هي دالة على طاعة  
ضمن المعنى الموضوع له وامّا تسمية الدلالة الثالثة بالالتزام فلان اللفظ له يدل على طاعة  
خارج عن معناه الموضوع له على الخارج بالالتزام له ولما قيد حدود الدلالة توسط  
الموضوع له لم يقيد به يتحقق مدعى الدلالة بمعناها وبذلك يجوز ان يكون اللفظ  
مشارك بين المعنى والموضوع له كانه موضوعا للامكان الخاص وهو سلبه وقسمه

هذا هو المقصود  
بما هو المذكور  
في المتن

الموضوع له  
هو المعنى الموضوع له  
في المتن

هذا هو المقصود  
بما هو المذكور  
في المتن

هذا هو المقصود  
بما هو المذكور  
في المتن

طاعة اللفظ



المسى

المسعى بقوله لم يكن الله تعالى ايضا متحققا فلا يكون اللفظ والله عليه فلا يشترط فيها  
من الاثرين الله كورين وان يلزم من الخارج انهم الحق الموقنونه فربما  
اللزوم الخارج من جملته الله والخارج حين يلزم من تحقق المسعى الخارج حقيقة  
في الخارج كما ان اللزوم الذي هو كونه الله والخارج حين يلزم من تحقق المسعى الذي  
الحقيقة في الدين له لو كان اللزوم الخارج بشرط لم يتحقق وله الله التزام بدوين  
واللزام بطر واللزوم مثلا اما اللزامة فلا مشاء تحقق الشرط المشروط بدوين الفرض  
واما بطلان اللزوم فلان العدم كالمعنى يدل على الملكية كالعدم وله الله التزامية له ان عدم  
العدم من شأنه ان يكون بغيره ان المعاناة في الخارج بينهما فان قلت البعده  
منزوع المعنى فلا يكون وله الله عليه بالالتزام بل بالتفنن فنقول ان عدم البعده العدم  
والبعده العدم المعنا فالبعده يكون البعده خارجا عنه فالطائفة له التزام  
التفنن ان رويان نسيب الله في الشبهة بعضها مع بعض بالالتزام و  
عدم المطابقة له التزام التفنن ان ليس من تحقق المطابقة تحقق التفنن  
لما ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط فيكون له الله عليه مطابقة والتفنن  
بهنا ان المعنى له جملته واما التزام المطابقة للالتزام في غير متيقن له الله التزام  
يتوقف ان يكون المعنى اللفظ له جملته يلزم من تصور المعنى تصوره ويكون كل ما  
ما يسميه بوجوبه لا يكون معلوم جواز ان يكون من الماهيات ما لم يستلزم شيئا  
كذلك في اذ كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية كان له الله عليه مطابقة ولا التزام  
له نفع شرط وجوه اللزوم الذين وزعمهم ان المطابقة مستلزمة للالتزام له  
وهو انعدام ما لا يكون

عنه  
الملك والحمد لله  
الحمد لله الملك والحمد لله  
الحمد لله الملك والحمد لله

فَيَكُونُ لِلدَّعْوَةِ نَسْرٌ يَوْمَ الْقِيَامِ  
بِالْحَقِّ

*(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side)*

[illegible]



مقام

فصل في بيان ما يجب من العلم والادب







حتى انهم قسموا الادوار الى زمانية وزمانية وهي الافعال السابقة  
 وغاية ملوك الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير  
 لازم له بل نظرهم في اللفظ من حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ  
 نفسه وعندنا غير جزمي الجزمي لا يلزم تطابق الاصطلاحين وانما يصح  
 لان خبره واصله في زمانه ان تدل برهنته وصيغته على زمان معين من  
 الازمنة الثلاثة كقرب يهرب وهو الحكم الاول تدل في قوله سم كريد وعلم  
 المراد بالريشة والصيغة الربية لاصلة الظروف باعتبار تقديمها وتأخرها  
 وحركتها وسكنتها وهي صورة الكلمة والظروف مآدتها وانما قيدت الكلمة  
 بهما لاختلافها بل تدل على الزمان لا برهنته بل بحسب جزمه ومآدته كالزمان  
 والهمس واليوع والصيوع والغيوب فان دلالتها على الزمان بمآدتها  
 جوازه لا برهنتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب مآدتها  
 بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الربية وانما اخذت المادة كقرب  
 يهرب والحق الزمان عند الحاء والربية وانما اختلفت المادة كقرب يهرب  
 فيجب طلب فان قلت فها هذا يلزم ان يكون الكلام مركبة لدلالة اصلها و  
 مآدتها على الحدث وهي شدة وصورة الزمان فيكون جزء ماد الا على  
 جزء معنا فنقول المعنى بالركيب ان يكون هناك اجزاء مرتبة متسلسلة  
 وهي اللفظ والظروف والربية مع المادة ليست بهذه المثابة فلا يلزم

في قوله سم كريد وعلم المراد بالريشة والصيغة الربية لاصلة الظروف باعتبار تقديمها وتأخرها وحركتها وسكنتها وهي صورة الكلمة والظروف مآدتها وانما قيدت الكلمة بهما لاختلافها بل تدل على الزمان لا برهنته بل بحسب جزمه ومآدته كالزمان والهمس واليوع والصيوع والغيوب فان دلالتها على الزمان بمآدتها جوازه لا برهنتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب مآدتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الربية وانما اخذت المادة كقرب يهرب والحق الزمان عند الحاء والربية وانما اختلفت المادة كقرب يهرب فيجب طلب فان قلت فها هذا يلزم ان يكون الكلام مركبة لدلالة اصلها و مآدتها على الحدث وهي شدة وصورة الزمان فيكون جزء ماد الا على جزء معنا فنقول المعنى بالركيب ان يكون هناك اجزاء مرتبة متسلسلة وهي اللفظ والظروف والربية مع المادة ليست بهذه المثابة فلا يلزم

الركيب







اولاً اقدم واشد من البعض الآخر يسمى مشككاً والتشكيك بالثلاثة اوجه  
 التشكيك بالله ولوئية وهو اختلاف الاله في ذاته ولوئية وعدمها كالوجود  
 فانية الواجب ثم فانية واقوى منه في المكن والتشكيك بالتقدم في  
 التأخر وهو ان يكون حصوله معناه في بعض مقتضى ما يحصل في  
 البعض الآخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في  
 والتشكيك بالاشد والضعف هو ان يكون حصوله معناه في بعض  
 اشد من البعض الآخر كالوجود ايضا فانية الواجب شد من المكن لان  
 آثار الوجود في الواجب كثر كما ان آثار البياض وبقاؤه قبل البياض  
 النفاذ كما هو بياض العاج وانما يسمى مشككاً في افاده مشتركة في اصل  
 المعنى ومختلفة في اوجه الثلاثة فالناظر الميراث في نظر المجردة الاله  
 مختلفان متماثلان في توافق افاده وفيه وان نظر المجردة الاله فثلاثة اوجه  
 مشتركة كما في نظر المعاني والعين فالناظر فيها يشكك به هو متماثل في  
 فلهذا يسمى هذا الالهم وان كان الشايد ايمان كان المعنى كسيرة فاما ان يتخلل  
 بين تلك المعاني على السوية نقل بأن كان موضوعه كذا المعنى اوله ثم  
 لو خط ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر لمناسبة بينهما او لم يتخلل فان لم يتخلل  
 النقل به كان وضعه لتلك المعاني على السوية اي كما كان موضوعه كذا  
 المعنى يكون موضوعه كذا المعنى من غير نظر الاله اوله وهو مشتركة

له شتر كما بين تلك الحالة كالعين فانها موضوعة للباحرة والماء والذهب  
على السوية فان تحلل بين تلك الحالة نقل فاما ان يترك استعماله المعنى  
الاول اوله فان لم يسم لفظا منتقوله لنقله من المعنى الاول والباقي لغيره  
فيكون منتقوله شرعا كالصلوة والصوم فانما هو اصل للدعاء ومطلق  
اله مساكته ثم نقله الشرع الى المكان المخصوصة واله مساكته المخصوصة مع  
النية واما غير الشرع وهو ما يعرف العام فهو المنقول العرة كاليابسة  
فانها في اصل اللغة الحرة ما يثبت على وجهه اله من ثم نقله العرف العام الى ذلك  
القول العام الرابع من الخيل والبغال والحمير والعرف المطلق من حيث منتقوله  
اصطلاحيا كاصطلاحات الخاة والنظار واما اصطلاحات الخاة فكانت فان  
كان موضوعها مصدر عن الفاعل كاله والفرج والشرب ثم نقله النحوي  
الى كلمة ولت على معنى في نفسه مقترن باصدا له منتهى الشئ واما اصطلاحات  
النظار فكانت في ذات فانها في اصل الموضوع الحرة في السكك ثم نقله النظائر  
لا تتركيبا شرعا بل صلوة المعلية وان لم يتركب معناه الاول بل يستعمل  
فيه ايضا في حقيقة ان استعمله الاول وهو المنقول عنه ومجانا ان استعمل  
في ذاته وهو المنقول اليه كاله سد فانه في معنى الاول الحيوان المنقوس  
ثم نقله الى الرجل الشجاع لعلامة بينهما وهي الشجاعة فاستعمله في ذلك  
بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة فلا يها من حق فلا

تذکرہ شہداء و شہیدان  
مکتبہ دارالعلوم دیوبند  
جلد اول

البريد

فعل مقدر

تذکرہ

卷之四

۱۸۸۸



القول الثاني من حقيقته ان كنهه في عاينين واما كان اللفظ مستحلا  
في موضوعه الى صانعيه في مذهب في مقامه معلوم الدلالة واما الجواب فلا  
من جاز ان يجوز ان انفعده واذ استعمل اللفظ في المعنى الجازي فقد جاز  
مكانه الى وحي ومن موضوعه الى صلي **قال** وكل لفظ بالنسبة الى اللفظ آخره **قال**  
ما من تقسيم للفظ كان بالقياس الى نفسه وباللفظ لا لنفسه وهذا  
للفظ بالقياس الى غيره فمن اللفظ فاللفظ اذ انبثا الى اللفظ آخره فلا ينفذ  
اما ان يتفق في المعنى فيكون معناه واحدا او يختلف في المعنى فيكون لفظا  
معنويا ولا فرق آخر فان كانا متوافقين فهو مراد واحد واللفظان مترادفان  
من الراد في المعنى هو راد واحد فلفظ اللفظ كان اللفظ مركبا واللفظان كانا  
عليه فيكون مراد واحد في اللفظ واللفظان كانا لفظين في معنيين واحد  
اللفظان متباينان لان البياينة هي الشارحة ومن اختلف المعنى لم يكن المركب واحدا  
فيحقق الفارقة بين اللفظين للترقية بين المركبين كالبياينة والفرس ومن  
الناس من ظن ان مثل الشايط والنفير مثل السيف والصارم من اللفظان المترادف  
لصدهما عادات واحدة وهو فاسد لان المترادف هو اللفظ الواحد في المعنى له الخ  
والذي نعلم انه في الذات من لوازم اللفظ في المعنى بدون العكس **قال** واما  
الركب في مقامه **اقول** لما في عن المفرد واقامه شرعا في المركب وهو اما تام  
او غير تام لانه اما ان يصح السكت عليه او ينفذ في اللفظ فابدا تاما وله يكون مستغنيا  
او غير تام لانه اما ان يصح السكت عليه او ينفذ في اللفظ فابدا تاما وله يكون مستغنيا

اللفظان مترادفان لان البياينة هي الشارحة ومن اختلف المعنى لم يكن المركب واحدا  
فيحقق الفارقة بين اللفظين للترقية بين المركبين كالبياينة والفرس ومن  
الناس من ظن ان مثل الشايط والنفير مثل السيف والصارم من اللفظان المترادف  
لصدهما عادات واحدة وهو فاسد لان المترادف هو اللفظ الواحد في المعنى له الخ  
والذي نعلم انه في الذات من لوازم اللفظ في المعنى بدون العكس **قال** واما  
الركب في مقامه **اقول** لما في عن المفرد واقامه شرعا في المركب وهو اما تام  
او غير تام لانه اما ان يصح السكت عليه او ينفذ في اللفظ فابدا تاما وله يكون مستغنيا  
او غير تام لانه اما ان يصح السكت عليه او ينفذ في اللفظ فابدا تاما وله يكون مستغنيا

اللفظ آخره لفظا كما ان قيل زيد في المعنى لفظا لانه يقال قائم او قائم  
متلاخفا فماذا قيل زيد قائم واما ان لا يصح السكت عليه فان لم يكن السكت عليه  
فهو كركب التام واللفظان فركب التام غير التام والركب التام اما ان يحتمل الصدق  
والكذب وهو الجواب له يحتمل وهو له ثناء فان قيل الجواب اما ان يكون مطابقا  
للقايق اوله فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا  
لم يحتمل الصدق فلا خلاف في ذلك فقد حجب عنه بان المراد بالواو الى صلة  
او الفاصلة بين الجواب الذي يحتمل الصدق او الكذب في كل خير صادق  
يحتمل الصدق ويحتمل الكذب في كل خير صادق في جوارحه اذ لا خلاف في ذلك  
في الجواب في كل خير صادق في جوارحه اذ لا خلاف في ذلك في الجواب في كل خير صادق  
في الجواب في كل خير صادق في جوارحه اذ لا خلاف في ذلك في الجواب في كل خير صادق  
ان قولنا السواء في قولنا اذ جردنا اللفظ الى المعنى لم يعتبر الجواب في اصل  
عند العمل بالكذب وقولنا اجتماع التخصيص موجود في كل الصدق والجواب والنظر  
لا مفهوم في كل التخصيص ان المركب التام ان احتمل الصدق والكذب حسب  
فهو الجواب له فهو له ثناء وهو اما ان يدل على طلب الفعل له له وضعه او  
له بدل فانه في طلب الفعل له له وضعه فاما ان يقال له استعلاء  
او يقارن التساوي او يقارن الخفض فان قارن التساوي له استعلاء فهو امر  
وان قارن التساوي فهو له لتمام وان قارن الخفض فهو سؤال ودعاء  
ان الراد بين التساوي

اللفظ آخره لفظا كما ان قيل زيد في المعنى لفظا لانه يقال قائم او قائم  
متلاخفا فماذا قيل زيد قائم واما ان لا يصح السكت عليه فان لم يكن السكت عليه  
فهو كركب التام واللفظان فركب التام غير التام والركب التام اما ان يحتمل الصدق  
والكذب وهو الجواب له يحتمل وهو له ثناء فان قيل الجواب اما ان يكون مطابقا  
للقايق اوله فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا  
لم يحتمل الصدق فلا خلاف في ذلك فقد حجب عنه بان المراد بالواو الى صلة  
او الفاصلة بين الجواب الذي يحتمل الصدق او الكذب في كل خير صادق  
يحتمل الصدق ويحتمل الكذب في كل خير صادق في جوارحه اذ لا خلاف في ذلك  
في الجواب في كل خير صادق في جوارحه اذ لا خلاف في ذلك في الجواب في كل خير صادق  
في الجواب في كل خير صادق في جوارحه اذ لا خلاف في ذلك في الجواب في كل خير صادق  
ان قولنا السواء في قولنا اذ جردنا اللفظ الى المعنى لم يعتبر الجواب في اصل  
عند العمل بالكذب وقولنا اجتماع التخصيص موجود في كل الصدق والجواب والنظر  
لا مفهوم في كل التخصيص ان المركب التام ان احتمل الصدق والكذب حسب  
فهو الجواب له فهو له ثناء وهو اما ان يدل على طلب الفعل له له وضعه او  
له بدل فانه في طلب الفعل له له وضعه فاما ان يقال له استعلاء  
او يقارن التساوي او يقارن الخفض فان قارن التساوي له استعلاء فهو امر  
وان قارن التساوي فهو له لتمام وان قارن الخفض فهو سؤال ودعاء  
ان الراد بين التساوي



كتبه

واما بقوله له بالوضع احرازه الى ضار الدلة على عاظم الفعل فان  
 قولنا كتب عليك الصلوة واطلب من الفعل دلة على عاظم الفعل كذا ليس  
 بوضوح لطلب الفعل بل لا ضار لطلب الفعل وان لم يدل عاظم الفعل فهو تنبيه  
 له في تنبيه عما في غير المحل ويندبه في التنبيه والتعجب والتعجب والتعجب والتعجب  
 وله مدان يقول الله سبحانه وبالله ضار جازا عن التسمية اما الله سبحانه فلان  
 له يليق جعله من التسمية له في استعماله في ما في غير المحل تنبيه عما في غير المحل  
 واما الذي قلناه في قوله خذ الامر من الله والامر من الله في قوله خذ الامر من الله  
 المصداق له سبحانه في التسمية وفيه يعتبر المناسبة للغيرية والتعجب في قوله خذ  
 بناء على ان التسمية في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ  
 ابرازها في التسمية فلان الله تعالى اما ان لا بد من عاظم الفعل وهو التسمية  
 او بدله في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ الامر من الله  
 او غيره فاما ان يكون هو الله تعالى وهو امر ان كان المطلوب الفعل وهو في قوله خذ  
 كان المطلوب التسمية او عدم الفعل او يكون مع التسمية وهو التسمية او مع  
 لافضوية وهو التسمية واما ان يكون التسمية فاما ان يكون التسمية فاما ان يكون التسمية  
 للاول وهو التسمية كالجواب الناطق اوله يكون وهو غير التسمية كالمركب  
 من اسم واداة او كل واداة **والفصل في معرفة المعاني المفردة** **آه** **المعاني**  
 هي القيود التي يثبت من حيثها بالوضع بانها لا تكون لفظا فان عجزنا باللفظ

بصورة في معرفة المعاني  
 المعاني هي القيود التي يثبت من حيثها بالوضع بانها لا تكون لفظا فان عجزنا باللفظ

مفردة

مفردة في المعاني المفردة والة فالمراد باللفظ هو ما انما هو في المعاني المفردة كما  
 وكل من هو في المعاني المفردة والة فالمراد باللفظ هو ما انما هو في المعاني المفردة كما  
 اي من حيث انه منصور من المعاني المفردة والة فالمراد باللفظ هو ما انما هو في المعاني المفردة كما  
 عليه اوله يكون فان من غير تصور من وقوع الشركة فيكون له في قوله خذ الامر من الله  
 فانه البنية اذا حصل من غير تصور من وقوع الشركة فيكون له في قوله خذ الامر من الله  
 على امور متعددة وان لم يلحق الشركة من حيث انه منصور من وقوع الشركة فيكون له في قوله خذ  
 فان من غير تصور من وقوع الشركة فيكون له في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ  
 في بعض النسخ تصور من وقوع الشركة فيكون له في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ  
 له من الكليات ما يثبت من الشركة في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ  
 فيمن يتعجب بالذليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهوم لم يتبين من  
 صدق ما يثبت من وقوع الشركة في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ  
 الوعدانية لا دليل خارجي وكالكليات الغرضية مثل الاشياء والامكان  
 واللاوجود فانها لا يتصور ان يصدق في حاشية من الاشياء الخارجية ولكن له بالنظر  
 لا يجد تصور من وقوع الشركة في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ  
 بل من افاده ما يتبين ان يصدق في حاشية من الاشياء الخارجية ولكن له بالنظر  
 عليه لحد تصور من وقوع الشركة في قوله خذ الامر من الله في قوله خذ  
 الكليات في تعريف الحرفي فلا يكون مانعا وخبره عن تعريف الكل فلا يكون

المعاني هي القيود التي يثبت من حيثها بالوضع بانها لا تكون لفظا فان عجزنا باللفظ

المعاني هي القيود التي يثبت من حيثها بالوضع بانها لا تكون لفظا فان عجزنا باللفظ

المعاني هي القيود التي يثبت من حيثها بالوضع بانها لا تكون لفظا فان عجزنا باللفظ



جامع بيان التسمية بالكل والجزء الذي غالباً كانه فانه  
 جزء لا يرد وكونه كاطمين فانه جزء له لان والجزء لا يكون للجزء  
 كذا وكذا الشئ انما يكون بالنسبة للجزء فيكون ذلك الشئ منسوباً الى الكل و  
 النسبة الى الكل كما ذكره في جزئية الشئ انما هي بالنسبة الى الكل فيكون منسوباً  
 للجزء والنسبة الى الجزء جزئى واعلم ان الكلية والجزئية انما يعبران بالانسان في  
 العالم واما اللفظ فندس كلية وجزئية بالعرف تسمية الله بالعلم المعلوم  
 والكل انما ان يكون تمام ما هيته ما هيته **الكل** قد عرفنا ان العرف  
 من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتصاص العلوم التصورية وهي له  
 تقتضى بالبرهان بالكلية وله بها عنان العلم لتغيره وعدمه  
 انقباضها فلذا صار في المنطق مقصوداً بيان الهيكلية وضبط اقسامها  
 فالكلام انما يباحث من الجزئيات فلما ان يكون نفس ما هيته او اودا فلما  
 فيها او خارجها فالداخل يسمى في اقسامه والاربع يسمى من خارجها والذات  
 عما ليس خارجها والكل والكل الذي يكون نفس ما هيته ما هيته من الجزئيات هو  
 النوع كانه ان فانه نفس ما هيته زيد وذكروا غير من الجزئيات وهي له  
 زيد على ان الله بعوارضه من شدة غاربه عن عينه بها مما يتجاوز عن شخص  
 آخر النوع له انما ان يكون متعدد الشئ من اقسامه اوله يكون فان  
 كان متعدد الشئ من اقسامه فانه متعدد في جواب ما هو النسبة والخصبة  
 السؤال عن الابهة

معاً له السائل بما هو عن الشئ انما يطلب تمام ما هيته وصفتها فانه كان  
 سؤالا عن شئ واحد كان طالباً لتمام ما هيته المختصة به وان جميع بين الشئين  
 او اشياء في السؤال كانه طالباً لتمام ما هيته او تمام ما هيته الاشياء انما يكون  
 تمام لما هيته المشتركة بينهما ولما كان النوع المتعدد الشئ من اقسامه فانه هو  
 تمام ما هيته كل واحد من اقسامه فاذا شئ من زيد مثلاً ما هو كان المقول في الجواب  
 الله فانه تمام ما هيته المختصة وان شئ من زيد وكونه ما كان الجواب  
 الله انما انما انما كان ما هيته المشتركة بينهما فلا جرم ان يكون مقوله في جواب  
 ما هو كلفه هو صفة المشتركة معاً فان لم يكن متعدد الشئ من اقسامه فانه في  
 شخص واحد كاشف كان مقوله في جواب ما هو كلفه هو صفة المختصة له فالشئ  
 بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب تمام ما هيته المختصة به وله وداخلة في الخارج  
 من جميع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال فيكون الجواب تمام لما هيته المشتركة  
 واذا قد علم ان النوع المتعدد اشياء خاصة في الخارج كان مقوله في كثير من  
 متفقين بالحقائق في جواب ما هو فان لم يتعدد كان مقوله في واحد في جواب ما هو  
 فهو كاشف كان مقوله في واحد او في كثير من متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكلام  
 جسر قولنا مقوله في واحد ليدفعه الى النوع المتعدد الشئ من اقسامه وقولنا  
 او في كثير من ليدفعه الى النوع المتعدد الشئ من اقسامه وقولنا متفقين بالحقائق  
 ليدفعه الى نفس مقوله في كثير من مختلفين بالحقائق وقولنا في جواب ما هو ليدفعه

قلنا انما انما انما كان ما هيته المشتركة بينهما فلا جرم ان يكون مقوله في جواب  
 الله انما انما انما كان ما هيته المشتركة بينهما فلا جرم ان يكون مقوله في جواب  
 ما هو كلفه هو صفة المشتركة معاً فان لم يكن متعدد الشئ من اقسامه فانه في  
 شخص واحد كاشف كان مقوله في جواب ما هو كلفه هو صفة المختصة له فالشئ  
 بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب تمام ما هيته المختصة به وله وداخلة في الخارج  
 من جميع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال فيكون الجواب تمام لما هيته المشتركة  
 واذا قد علم ان النوع المتعدد اشياء خاصة في الخارج كان مقوله في كثير من  
 متفقين بالحقائق في جواب ما هو فان لم يتعدد كان مقوله في واحد في جواب ما هو  
 فهو كاشف كان مقوله في واحد او في كثير من متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكلام  
 جسر قولنا مقوله في واحد ليدفعه الى النوع المتعدد الشئ من اقسامه وقولنا  
 او في كثير من ليدفعه الى النوع المتعدد الشئ من اقسامه وقولنا متفقين بالحقائق  
 ليدفعه الى نفس مقوله في كثير من مختلفين بالحقائق وقولنا في جواب ما هو ليدفعه



الثلاثة الباقية عن المفصل وطائفة والحق من العالم له نحو ما هو  
 ونحو ما هو ان احداه من له نحو ما هو اما نحو ما هو نحو ما هو  
 اما ان له يكون التعريف نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 موجود في نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 حتى انه نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 في الذين وان كان المراد بالكثير في الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف  
 التي له وجود لها في الخارج اصلا كالاعتناء فلا يكونا معا والصواب ان يحد  
 عن التعريف قوله نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 يقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين باطنية في جواب ما هو نحو ما هو  
 نوع مقوله في جواب ما هو نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 في قوله في جواب ما هو نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 اما يقال نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 فلا في نظر الفقه عاكي نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 واما ثانيا فلا في المقوله في جواب ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 بالنسبة الى الحدود وقد جعل من اق نحو ما هو نحو ما هو  
 تمام لجزء المشتركة بينهما وبين نحو ما هو نحو ما هو  
 الماهية وفضلها بالان نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو

هذا هو المقول في قوله  
 انما ان له يكون التعريف  
 موجود في طائفة  
 حتى انه النوع  
 في الذين وان كان  
 التي له وجود لها  
 عن التعريف قوله  
 يقال النوع هو  
 نوع مقوله في  
 في قوله في جواب  
 اما يقال  
 فلا في نظر  
 واما ثانيا فلا  
 بالنسبة الى  
 تمام لجزء  
 الماهية وفضلها

اوله يكون

اوله يكون والمراد بقوله نحو ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 بينهما اي جزء مشترك له يكون جزء مشترك خارجا عن مشترك بينهما اما  
 ان يكون نفس ذلك الجزء او جزء مشترك كاطوان فانه تمام الجزء المشترك بينهما  
 والفرس اذ له جزء مشترك بينهما له وهو اما نفس الطوان او جزء منه كاطوان  
 لجسم النامي والحمل والحركة بالارادة وكل منها وان كان مشترك بينهما  
 والفرس انه ليس تمام المشتركة بينهما بل بعضها وانما يكون تمام المشتركة بينهما هو  
 طوان المشترك على الكلي واما يقال المراد بقوله المشتركة مجموع اجزاء المشتركة  
 بينهما كاطوان فانه مشترك لجزء مشترك والحركة بالارادة  
 هو اجزاء مشتركة بين الالف والفرس هو متفقين بالجناس البسيط كاطوان  
 بالنسبة الى الالف والعقل فعبارة هذا السند وهذا الكلام وقوله الثاني فانه  
 لا تماثل فانه فانه جزء الماهية ان كان تمام المشتركة بين الماهية وبين نوع آخر  
 فهو لجزء مشترك بين الماهية اما الالف فلا في جزء الماهية اذ كان تمام لجزء المشتركة  
 بينهما وبين نوع آخر يكون مقوله في جواب ما هو نحو ما هو نحو ما هو  
 مثل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما  
 وهو ذلك الجزء فاذا افرد الماهية بالسؤال لم يصح ذلك لانه لا يكون مقوله  
 في جواب له المطلوب تمام الماهية المشتركة اذ هو ما يشترك فيه وعن  
 غيره فذلك الجزء انما يكون مقوله في جواب ما هو نحو ما هو نحو ما هو

هذا هو المقول في قوله  
 انما ان له يكون التعريف  
 موجود في طائفة  
 حتى انه النوع  
 في الذين وان كان  
 التي له وجود لها  
 عن التعريف قوله  
 يقال النوع هو  
 نوع مقوله في  
 في قوله في جواب  
 اما يقال  
 فلا في نظر  
 واما ثانيا فلا  
 بالنسبة الى  
 تمام لجزء  
 الماهية وفضلها

تمام لجزء المشتركة



الله هذا الحيوان فانه كان له جزء مشترك بين ماهية الانسان ونوع آخر كالنرس  
 مثلا حتى اذا اسئل عن الانسان والنرس بما هما كان الجواب هو الحيوان وان افرد  
 الانسان بالسؤال لم يصل الجواب له فاما ما يتيم الحيوان الناطق له الحيوان  
 فقط ورسوخه بان كان متوقفا على كونه في خلد في باطن في جوارحها من فلفظ  
 الكلام مستدركا للعقل على كونه في جسد الخنثى وخبره بالكثيرين بل في له من متوقفا  
 على واحد فيقال هذا زيد وبقولنا مختلفين بالحقايق يخرج من النوع له من متوقفا  
 على كونه في متفرد في باطن في جوارحها من فلفظ الكلام مستدركا للعقل على كونه في جسد الخنثى  
 وهو وديلة **القوم** قد رتبوا اليك ما هو متوقفا على كونه في جسد الخنثى  
 على المتعلم البشري فوضعت الانسان في الحيوان ثم في الجسم المطلق  
 ثم في الجوارح فانه نوعا كاعرف والحيوان جسد له تمام الماهية المشتركة  
 بين الانسان والنرس وكذلك الجسم النامي للانسان له تمام الجزء المشتركة بين  
 الانسان والنبات حتى اذا اسئل عنها بما هما كان الجواب للجسم النامي وكذلك  
 للجسم المطلق جسد له تمام الجزء المشتركة بينهما وبين الجسد وكذلك الجسد جسد له  
 له تمام الماهية المشتركة بينهما وبين العقل فقد ظهر انه جودا لا يكون الماهية  
 واحدة اجناس مختلفة بعضها فوق بعض اذا انتقش هذا ما صحيفه **الطائر**  
 فنفذ الجسم وديلا وبعبارة ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض من دأبه  
 مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع

هذا الحيوان فانه كان له جزء مشترك بين ماهية الانسان ونوع آخر كالنرس  
 مثلا حتى اذا اسئل عن الانسان والنرس بما هما كان الجواب هو الحيوان وان افرد  
 الانسان بالسؤال لم يصل الجواب له فاما ما يتيم الحيوان الناطق له الحيوان  
 فقط ورسوخه بان كان متوقفا على كونه في خلد في باطن في جوارحها من فلفظ  
 الكلام مستدركا للعقل على كونه في جسد الخنثى وخبره بالكثيرين بل في له من متوقفا  
 على واحد فيقال هذا زيد وبقولنا مختلفين بالحقايق يخرج من النوع له من متوقفا  
 على كونه في متفرد في باطن في جوارحها من فلفظ الكلام مستدركا للعقل على كونه في جسد الخنثى  
 وهو وديلة **القوم** قد رتبوا اليك ما هو متوقفا على كونه في جسد الخنثى  
 على المتعلم البشري فوضعت الانسان في الحيوان ثم في الجسم المطلق  
 ثم في الجوارح فانه نوعا كاعرف والحيوان جسد له تمام الماهية المشتركة  
 بين الانسان والنرس وكذلك الجسم النامي للانسان له تمام الجزء المشتركة بين  
 الانسان والنبات حتى اذا اسئل عنها بما هما كان الجواب للجسم النامي وكذلك  
 للجسم المطلق جسد له تمام الجزء المشتركة بينهما وبين الجسد وكذلك الجسد جسد له  
 له تمام الماهية المشتركة بينهما وبين العقل فقد ظهر انه جودا لا يكون الماهية  
 واحدة اجناس مختلفة بعضها فوق بعض اذا انتقش هذا ما صحيفه **الطائر**  
 فنفذ الجسم وديلا وبعبارة ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض من دأبه  
 مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع

فقولنا  
 كذا كذا

كذا كذا فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والنرس وهو الجواب عن جميع  
 الانواع المشتركة لانها في الجواب عن الماهية وعن بعض  
 مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع  
 فان النبات والحيوانات تشارك الانسان في فروع الجواب عنها وعن المشاركا  
 النباتية المشاركا في الجواب عنها وعن المشاركا في الجواب عنها وعن المشاركا  
 ويكون بانه جودا ان كان للجسد بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان  
 فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثمة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم  
 بالنسبة الى الانسان فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة  
 اجوبة ام جوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجواب عن الانسان والجسم النامي  
 والجسم جوبة ثلثة وهو جواب رابع وعاشد الفيلسوف حكما بانه عدد الوجود  
 ويكون عدد الوجود زائدا على عدد مراتب البعد بواحد لان الجسد  
 القريب جواب وكل مرتبة من البعد جواب آخر وان لم يكن متجا  
 المشترك بينهما وبين نوع آخر **اقول** هذا بيان للشيء الثاني من الرد  
 وحيوان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشتركة بينهما وبين نوع آخر يكون  
 فضلا وذلك لان احد الهمم له في عاد ذلك التقدير وهو ان ذلك  
 الجزء اما ان لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع آخر او يكون بعضا له  
 من تمام المشتركة وبالي او اما ان يكون فضلا اما الزوم احد الهمم

كذا كذا فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والنرس وهو الجواب عن جميع  
 الانواع المشتركة لانها في الجواب عن الماهية وعن بعض  
 مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع  
 فان النبات والحيوانات تشارك الانسان في فروع الجواب عنها وعن المشاركا  
 النباتية المشاركا في الجواب عنها وعن المشاركا في الجواب عنها وعن المشاركا  
 ويكون بانه جودا ان كان للجسد بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان  
 فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثمة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم  
 بالنسبة الى الانسان فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة  
 اجوبة ام جوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجواب عن الانسان والجسم النامي  
 والجسم جوبة ثلثة وهو جواب رابع وعاشد الفيلسوف حكما بانه عدد الوجود  
 ويكون عدد الوجود زائدا على عدد مراتب البعد بواحد لان الجسد  
 القريب جواب وكل مرتبة من البعد جواب آخر وان لم يكن متجا  
 المشترك بينهما وبين نوع آخر **اقول** هذا بيان للشيء الثاني من الرد  
 وحيوان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشتركة بينهما وبين نوع آخر يكون  
 فضلا وذلك لان احد الهمم له في عاد ذلك التقدير وهو ان ذلك  
 الجزء اما ان لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع آخر او يكون بعضا له  
 من تمام المشتركة وبالي او اما ان يكون فضلا اما الزوم احد الهمم

كذا كذا فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والنرس وهو الجواب عن جميع  
 الانواع المشتركة لانها في الجواب عن الماهية وعن بعض  
 مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع مشاركا في ذلك للجسد عن الجواب عنها وعن جميع  
 فان النبات والحيوانات تشارك الانسان في فروع الجواب عنها وعن المشاركا  
 النباتية المشاركا في الجواب عنها وعن المشاركا في الجواب عنها وعن المشاركا  
 ويكون بانه جودا ان كان للجسد بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان  
 فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثمة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم  
 بالنسبة الى الانسان فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة  
 اجوبة ام جوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجواب عن الانسان والجسم النامي  
 والجسم جوبة ثلثة وهو جواب رابع وعاشد الفيلسوف حكما بانه عدد الوجود  
 ويكون عدد الوجود زائدا على عدد مراتب البعد بواحد لان الجسد  
 القريب جواب وكل مرتبة من البعد جواب آخر وان لم يكن متجا  
 المشترك بينهما وبين نوع آخر **اقول** هذا بيان للشيء الثاني من الرد  
 وحيوان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشتركة بينهما وبين نوع آخر يكون  
 فضلا وذلك لان احد الهمم له في عاد ذلك التقدير وهو ان ذلك  
 الجزء اما ان لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع آخر او يكون بعضا له  
 من تمام المشتركة وبالي او اما ان يكون فضلا اما الزوم احد الهمم



مستحق ما يوجب بعض  
منه

عامة الزنك

المراد بالعلم الذي هو في القلب وهو نور  
والله اعلم بما في القلوب  
بسم الله الرحمن الرحيم  
باب اول في بيان  
الحقيقة







عن الشارح للشيخ او عن الماكنه الوجودي فان كان غير متماثل  
 للشيء فهو ما قريب وبعبارة اخرى ان يميزه عن شريكه في الجنس القريب  
 فصل قريب كالمناط **ن** فان يميزه عن شريكه في الجنس القريب والآن  
 يميزه عن شريكه في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالمناط لان في  
 يميزه عن شريكه في الجنس القريب فاما عن القرب والبعيد في الفصل المميز  
 في الجنس البعيد المميز في الوجود ليس بحق الوجود بل هو بمنزلة ما احتمال  
 يتذكر ويحتمل ان يستدل على بطلانه بقوله لو كانت ماهية حقيقية  
 من امرين متباينين فاما ان يجتهد احد هما الاخر وهو ضرورة  
 وجوب احتياجهما من اجزاء الماهية الحقيقية لا الفصل او جتهد فان  
 احتياجهما من الماهية الاخر يلزم الدور والى يلزم التبعيض بلا رجوع لانها  
 ذاتيان متباينان فاحتياجهما احد هما الاخر ليس لهما احتياجهما الاخر  
 اليه او يقال لو تركت على كل واحد مثالا من امرين متباينين فاحدهما  
 ان كان عرضا يتوهم على بالعرض وهو وان كان جوهرا فاما ان يكون  
 للجوهر نفس فليزم ان يكون الكل نفسا وان كان جوهرا فاما ان يكون  
 على له متباين في نفس من نفسه وغيره او خارجا عنه فيكون عارضا  
 له لكن ذلك لا يلزم من نفسا لنفس يكون العارض باحقيقة هو الجوهر  
 فلا يكون العارض بنفاه عارضا وان لم يستطع فيه ان هذا المقام

فانه  
 كما اذا قلنا ان الجوهر كجسمات ويكون مفردا في الجوهرات مثلا باعتبار انما عارضا  
 في الجوهرات كجسمات ويكون مفردا في الجوهرات مثلا باعتبار انما عارضا

فانه من مطارحة الحكيم **قال** واما الثالث فان امتنع انفكاكه لما  
**اقول** الثالث من اقسام الكيفية ما يكون خارجا عن الماهية وهو اما  
 ان يستغنى انفكاكه عن الماهية او يكون انفكاكه والاول اللازم كالفردية  
 للثلاثة والثاني العوض المتعارف كالكتابة في الفعل لان في اللازم اما  
 لازم للوجود كالسواد للبيضاء فانه لازم لوجوده وتخصيه له لما يستلزم ما يستلزم  
 ان لا يكون له التوابع لان لا يكون له ان لا اسود وليس  
 كذلك واما لازم الماهية كالزوجة للاربع فانه من حقيقة ماهية الاربع  
 امتنع انفكاكه الزوجية عنها بل يقال هذا انفس الشيء لا غير ولا يلازم انفكاكه  
 له لان لازم عارضا ما يستغنى انفكاكه عن الماهية وقد قسم الى ما له  
 انفكاكه عن الماهية وهو له في الوجود فاما ما يستغنى وهو له في الماهية  
 له ان نقول له ان لو لم الوجود له يستغنى انفكاكه عن الماهية غاية في الباطن  
 ان له يستغنى انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي كمن لا يلزم منه ان له يستغنى  
 انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه يستغنى انفكاكه عن الماهية الموجودة  
 وما يستغنى انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو يستغنى انفكاكه عن  
 الماهية في الجملة فاما يستغنى انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يستغنى انفكاكه  
 عن الماهية من حيث انها موجودة او يستغنى انفكاكه عن الماهية من حيث  
 هي هي والثاني لازم الماهية والاول لازم الوجود في رد التمتياز

فانه  
 كما اذا قلنا ان الجوهر كجسمات ويكون مفردا في الجوهرات مثلا باعتبار انما عارضا  
 في الجوهرات كجسمات ويكون مفردا في الجوهرات مثلا باعتبار انما عارضا

فانه من مطارحة الحكيم **قال** واما الثالث فان امتنع انفكاكه لما  
**اقول** الثالث من اقسام الكيفية ما يكون خارجا عن الماهية وهو اما  
 ان يستغنى انفكاكه عن الماهية او يكون انفكاكه والاول اللازم كالفردية  
 للثلاثة والثاني العوض المتعارف كالكتابة في الفعل لان في اللازم اما  
 لازم للوجود كالسواد للبيضاء فانه لازم لوجوده وتخصيه له لما يستلزم ما يستلزم  
 ان لا يكون له التوابع لان لا يكون له ان لا اسود وليس  
 كذلك واما لازم الماهية كالزوجة للاربع فانه من حقيقة ماهية الاربع  
 امتنع انفكاكه الزوجية عنها بل يقال هذا انفس الشيء لا غير ولا يلازم انفكاكه  
 له لان لازم عارضا ما يستغنى انفكاكه عن الماهية وقد قسم الى ما له  
 انفكاكه عن الماهية وهو له في الوجود فاما ما يستغنى وهو له في الماهية  
 له ان نقول له ان لو لم الوجود له يستغنى انفكاكه عن الماهية غاية في الباطن  
 ان له يستغنى انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي كمن لا يلزم منه ان له يستغنى  
 انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه يستغنى انفكاكه عن الماهية الموجودة  
 وما يستغنى انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو يستغنى انفكاكه عن  
 الماهية في الجملة فاما يستغنى انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يستغنى انفكاكه  
 عن الماهية من حيث انها موجودة او يستغنى انفكاكه عن الماهية من حيث  
 هي هي والثاني لازم الماهية والاول لازم الوجود في رد التمتياز

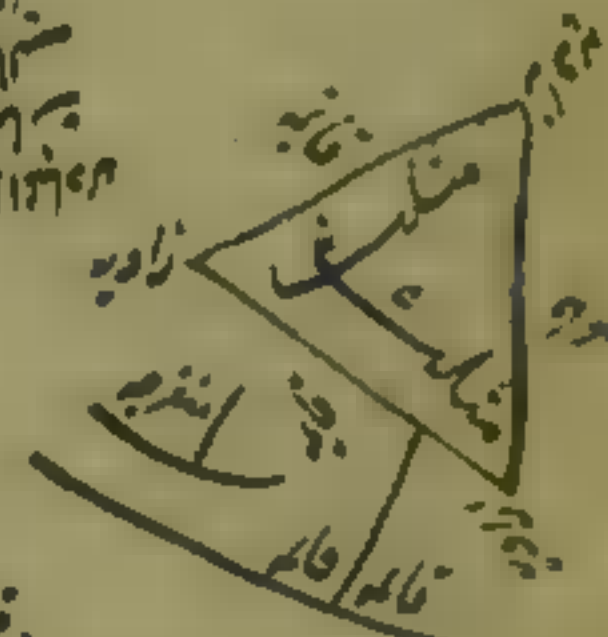


لأنه لا يمكن أن يكون الشيء  
موجودا في نفسه  
أو موجودا في غيره

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية  
أما بين أو غير بين أما اللازم البين فهو الذي يكفي تصويره مع تصور ملزم  
في جزم العقل باللازم بينهما كما لا يخفى بل ما بين فلا من ينصقرك له  
وتصوره لا يتبع ما بين جزم في تصورهما بان لا رجة متقدمة  
متوحيين وأما اللازم الغير البين فهو الذي يستتبع جزم الذهب بالزرك  
بينهما لا وسطا وكما لا روبا الثلث للثلاثين للثلث فان مجرد  
تصوره للثلث وتصوره لثلاثين لا يكتفي في جزم الذهب بان  
الثلث متساوي لثلاثين بل يحتاج الى وسط وهو هنا نظروا  
ان الوسط مافرة القوم ما يقرن بقولنا له نحن نقول لانه كذا امثلا  
اذا قلنا العالم محدث لانه شفيق فالمقارن بقولنا لانه وهو المتغير  
وليس يلزم من عدم افتقار اللازم الاوسط انه يكفي فيه مجرد تصور  
اللازم والملازم لانه لو افترضنا من صدق احد من جزمه او جزم  
او غير ذلك فلو اعتبرنا له افتقار الاوسط فهو غير البين لم يحضر  
لأنه الماهية في البين وغيره وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور  
تصور ملزم تصور يكون اشئ ضعيفا او احد فان تصور الاثنين يكون  
او كذا ضعيفا او احد والعقل انه لا يمكن تصور اللازم في نفسه  
اللازم يكفي تصور اللازم مع تصور الملازم وليس كل ما يكتفي بالتصور  
بأنه لازم

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية



لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية

بأنه تصور واحد والعرض المفارق اما به الزوال كحركة الجمل  
صفة أو قبل وأما بطل الزوال كالشيب والشباب وهذا التسميم ليس  
بحاصلا لان العرض المفارق وهو ما لا يستتبع انفكاكه عن الشيء وما لا يستتبع  
انفكاكه له يلزم ان يكون منفكاً عنه بخبره من سيرة انفكاكه وبطبيعة  
جواز ان لا يستتبع انفكاكه عن الشيء ويدوم له كركات الافلاك قال ولا  
لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية  
حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضابط فانه يخص حقيقة الانسان  
وان لم يخص بها كل بعثا وغيره فهو العرض العام كالماشي فانه شامل  
للاسان وغيره ودرسم الخاصة بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة  
فقط قوله عرضيا فالكلية مستدركة على ما ذكره في قوله وقولنا فقط  
يخرج الجنس والعرض العام لانها مقولة على احتياين وقولنا قولنا عرضيا  
يخرج النوع والفصل لان قولنا على ما تضمنها ذلك لا عرضي ودرسم  
العرض العام بانها مقولة على افراد حقيقة واحدة وغيره فبقولنا  
وغيره يخرج النوع والفصل والخاصة لانها مقولة على افراد حقيقة واحدة  
فقط وبقولنا قولنا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذلك وانما كان هذا التبريد  
رسوما للكلية لجواز ان يكون لها ما يشاء وانما تلك المقولة ملزمة وقولنا  
لا بد وانما

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية

لأنه لو قاله اللازم ما يستتبع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لم يرد الماهية



متساوية لا يجب لم يتحقق ذلك اطلاقا على الرسم وهو غير متحقق  
 لان الكلمات امور اعتبارية حصلت منوها بها ووضع الجاهل بها  
 فليس لها معان غير تلك المفهومات فيكون وجودها ان عدم العلم بغيرها  
 حدود لا يوجب العلم بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف بها  
 من الحدود الرسم وتبين الكلمات بالناطق والفناط والمناش لا بالناطق  
 والنطق والنش التي هي مباديها فائدة وهي ان المعبر عن كل الكلام جزئيا  
 محل المواطيات وهو محل هو له محل الى شتاف وهو محل ذو هو  
 النطق والنش والنش لا يصدق على افراد الالف بالواطاة فلا يقال  
 زيد نطق بل ذو نطق او ناطق واذا قد سمعت ما نطقا عليه ظهر ان  
 الكلمات مخففة في خمسة نوء وجنود فصل وضاعة وعرض عام لان الالف  
 اما ان يكون نفسا هبة ماحضة من البريات اود اظاها او فارجا عنها  
 فان كان نفسا هبة ماحضة من البريات فهو النوع وان كان داخلها  
 فاما ان يكون تاما مشترك بين الماهية ونوعه وهو الجنس او له يكون  
 هو الفصل وان كان خارجا عنها فانها هي حقيقة واحدة فهو الخاصة  
 والاخر العن العام واعلم ان المقسم الى الخارج عن الماهية الى اللازم  
 والمفارقة وتسمي كلاهما الى الخاصة والعن العام فيكون الخارج منقسم  
 الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلمات تسعة عا مفتح تقسيم فلا يصح قوله

اولا

الذي  
 من الحدود الرسم  
 والنش التي هي مباديها  
 محل المواطيات  
 النطق والنش  
 زيد نطق بل ذو نطق  
 الكلمات مخففة  
 اما ان يكون نفسا  
 فان كان نفسا هبة  
 فاما ان يكون تاما  
 هو الفصل وان كان  
 والاخر العن العام  
 والمفارقة وتسمي  
 الى اربعة اقسام

يوجد

**الفصل الثالث في مباحث الكوا**

بعد ذلك فالكليات اذا خست قال الفصل الثالث في مباحث الكوا  
 قد عرفت في اول الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث ما هو من حيث  
 انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا من اشتراكه بين كثيرين فهو الكوا وان كان  
 مانعا من الاشتراك فهو لا يشارك في غايط الكليات ولا يشبه انما هو الوجود العقلي  
 واما ان الكوا مستوي الوجود في الخارج او ممكن الوجود في الخارج من غير  
 والاشارة بقوله والكوا قد يكون مستوي الوجود في الخارج لا ينقسم  
 اللفظ بين امتناع وجوده الكوا او امكان وجوده في ذاته فتعريفه نفس  
 منقسم الكوا به اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عند ان يكون مستوي الوجود  
 في الخارج او ممكن الوجود فيه فالكوا اذا نسبناه الى الوجود في الخارج اما  
 ان يكون مستوي الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه والله ولا كثر في البيا  
 عن اسم والتا ان كان مستوي الوجود في الخارج او لا والتا كالتعريف والاول  
 اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج او لا يكون متعدد الله واذا قلنا  
 يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون منحصر في ذاته فلا يمكن ان يكون  
 مع امتناع غيره عن الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره والله قول  
 كالباري عز وجل والتا كالتسوية ان كان له افراد متعددة موجودة في  
 الخارج فاما ان يكون اذ اده متماهية او غير متماهية والاول كالكوكب  
 السبعة الباري فان كل واحد من الكواكب السبعة الباري والتا كالتسوية  
 الكواكب السبعة الباري

الذي  
 من الحدود الرسم  
 والنش التي هي مباديها  
 محل المواطيات  
 النطق والنش  
 زيد نطق بل ذو نطق  
 الكلمات مخففة  
 اما ان يكون نفسا  
 فان كان نفسا هبة  
 فاما ان يكون تاما  
 هو الفصل وان كان  
 والاخر العن العام  
 والمفارقة وتسمي  
 الى اربعة اقسام

الذي  
 من الحدود الرسم  
 والنش التي هي مباديها  
 محل المواطيات  
 النطق والنش  
 زيد نطق بل ذو نطق  
 الكلمات مخففة  
 اما ان يكون نفسا  
 فان كان نفسا هبة  
 فاما ان يكون تاما  
 هو الفصل وان كان  
 والاخر العن العام  
 والمفارقة وتسمي  
 الى اربعة اقسام

الذي  
 من الحدود الرسم  
 والنش التي هي مباديها  
 محل المواطيات  
 النطق والنش  
 زيد نطق بل ذو نطق  
 الكلمات مخففة  
 اما ان يكون نفسا  
 فان كان نفسا هبة  
 فاما ان يكون تاما  
 هو الفصل وان كان  
 والاخر العن العام  
 والمفارقة وتسمي  
 الى اربعة اقسام

الذي  
 من الحدود الرسم  
 والنش التي هي مباديها  
 محل المواطيات  
 النطق والنش  
 زيد نطق بل ذو نطق  
 الكلمات مخففة  
 اما ان يكون نفسا  
 فان كان نفسا هبة  
 فاما ان يكون تاما  
 هو الفصل وان كان  
 والاخر العن العام  
 والمفارقة وتسمي  
 الى اربعة اقسام

الذي  
 من الحدود الرسم  
 والنش التي هي مباديها  
 محل المواطيات  
 النطق والنش  
 زيد نطق بل ذو نطق  
 الكلمات مخففة  
 اما ان يكون نفسا  
 فان كان نفسا هبة  
 فاما ان يكون تاما  
 هو الفصل وان كان  
 والاخر العن العام  
 والمفارقة وتسمي  
 الى اربعة اقسام

الذي  
 من الحدود الرسم  
 والنش التي هي مباديها  
 محل المواطيات  
 النطق والنش  
 زيد نطق بل ذو نطق  
 الكلمات مخففة  
 اما ان يكون نفسا  
 فان كان نفسا هبة  
 فاما ان يكون تاما  
 هو الفصل وان كان  
 والاخر العن العام  
 والمفارقة وتسمي  
 الى اربعة اقسام

الذي  
 من الحدود الرسم  
 والنش التي هي مباديها  
 محل المواطيات  
 النطق والنش  
 زيد نطق بل ذو نطق  
 الكلمات مخففة  
 اما ان يكون نفسا  
 فان كان نفسا هبة  
 فاما ان يكون تاما  
 هو الفصل وان كان  
 والاخر العن العام  
 والمفارقة وتسمي  
 الى اربعة اقسام

الذي  
 من الحدود الرسم  
 والنش التي هي مباديها  
 محل المواطيات  
 النطق والنش  
 زيد نطق بل ذو نطق  
 الكلمات مخففة  
 اما ان يكون نفسا  
 فان كان نفسا هبة  
 فاما ان يكون تاما  
 هو الفصل وان كان  
 والاخر العن العام  
 والمفارقة وتسمي  
 الى اربعة اقسام



الكتاب اذا قلنا ان الله تعالى قد حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطوق  
ونوع عندنا كذا كذا في النفس والفعل وغيرهما والكل الطبيعي موجود في الخارج  
لان هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود  
موجود فاحيانا موجود وهو الكلي الطبيعي في الخارج واما الكتابان الاخير

والآخر اخضر طلقا كالحيوان لاننا والحيوان فان كل اننا حيوان  
وليس كل حيوان اننا وان لم يصدق كان بينهما عجم وخصوص من  
وجه وكل واحد منهما اعجم من الآخر من وجه واقص من وجه فانها لا  
عاشرة ولم يصدق احد هما عا قاصدا عليه الآخر كان هناك ثلث صور

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



وَيُجِيزُ فِيهِمْ أَنْ يَتَوَقَّعُوا أَنَّ أَجْرَ النَّسَبِ بَيْنَ الْكَائِنِينَ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ مِنْ أَمَّا كَيْفَ لَيْسَ خَيْرًا  
 كَمَا طَوَّلُوا وَالْأَبْيَقُ، حِينَ قَالَ الْكَلْبَانِ مَتَى وَانْ يَتَقَبَّلُ لَنَا نَأْوِي إِلَيْنَا وَانْ يَتَقَبَّلُ  
 وَخَيْرٌ بَيْنَ أَوْكَادٍ وَخَيْرٌ وَالنَّسَبُ لِلرَّبِّ لَوْ لَمْ يَتَقَبَّلْ فِي الْقَبْرِ مِنَ الْآخِرِينَ  
 مَا لَمْ يَأْنِ فَلَا نَهْمَا لَا يَكُونَانِ الْأَمْتَابَيْنِ وَأَمَّا الْجَرِي وَالْكَافِرَانِ الْجَرِي  
 نَ كَانِ خَيْرًا لَذَلِكَ الْكَافِرَانِ يَكُونُ أَحْضَرُ مِنْهُمْ مَطْلِقًا وَإِنَّمَا يَكُونُ خَيْرًا لِيَكُونَ  
 بَيْنَهُمَا **قَالَ** وَتَقَبَّلُ الْمَتَاوِينَ آه **أَوَّلُ** الْمَآخِزِ مِنْ بَيَانِ النَّسَبِ  
 بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ شَرْعًا فِي النَّسَبِ بَيْنَ النَّفِثَيْنِ فَقَبُولُ الْمَتَاوِينَ مِنْ مَتَاوِي  
 وَتَقَبَّلُ فَكُلٌّ مِنْ نَفِثَتِي الْمَتَاوِينَ غَاظِلٌ مَا هُوَ عَلَيْهِ أَحَدٌ نَفِثَتِي الْآخِرِ  
 أَنَّهُ كَذِبٌ أَحَدُ النَّفِثَيْنِ وَأَنْ يَجْعَلَ نَفِثَتِي الْآخِرِ كَلِمَةً مَا يَكُنْ عَلَيْهِ أَحَدٌ  
 وَأَنَّهُ لَا يَتَقَبَّلُ

[illegible]

الغضب



الحيوانات وبين هذا خلفا ونقول العلم صادق عما يحسن نفيها  
تحقيقا للعلم فليس يحسن نفيها الله خلق نفيها الله بل عينه وقد قول  
ليصدق نفيها الله خلقها كل ما يصدق عليه نفيها الله من غير عكس  
تأجيل الدعوى من الدليل وهو مصادرة على المطالبة بالحرارة  
التي لا يبينها من وجه ليس بين نفيها ما يحتمل أصلا لا مطلقا  
لأن وجه هذا العلم هو العلم من وجه محقق بين عينه في مطلقا  
ونفيها الله خص وليس بين نفيها ما يحتمل لا مطلقا ولا من وجه ما خلق  
العلم من وجه يبينها فلا يصادق في آخره ويصدق في الآخر بدو  
نفيها الآخر في ذلك الله خص وبالعكس نفيها الله مع كمالها والآلة  
إنما فاهما بجمعا في الفرس والمجان يصدق بدو اللان في  
في الله أن والآلة أن بدو الجوان في الجاد وأما أنه لا يكون بين نفيها  
عن فلتبين الكما بين نفيها الله مع وعين الله خلق لا متناه صدقها  
عاش فلا يكون بينهما علم أصلا وأما قيد التباين بالك لا التباين وقد  
يكون شيئا وهو صدق كل واحد من المنهويين بدو الله في الجاد في وجه  
البيانين في نفيها كان التباين الكما لبيان كليتان والتباين  
لما في من وجه أو تباين كان المنهويين إذا لم يتصادقا في بعض  
الصورتان يتصادقا صورة أصلا في التباين الكما والآلة من وجه  
ليس يبينها

الحيوانات وبين هذا خلفا ونقول العلم صادق عما يحسن نفيها  
تحقيقا للعلم فليس يحسن نفيها الله خلق نفيها الله بل عينه وقد قول  
ليصدق نفيها الله خلقها كل ما يصدق عليه نفيها الله من غير عكس  
تأجيل الدعوى من الدليل وهو مصادرة على المطالبة بالحرارة  
التي لا يبينها من وجه ليس بين نفيها ما يحتمل أصلا لا مطلقا  
لأن وجه هذا العلم هو العلم من وجه محقق بين عينه في مطلقا  
ونفيها الله خص وليس بين نفيها ما يحتمل لا مطلقا ولا من وجه ما خلق  
العلم من وجه يبينها فلا يصادق في آخره ويصدق في الآخر بدو  
نفيها الآخر في ذلك الله خص وبالعكس نفيها الله مع كمالها والآلة  
إنما فاهما بجمعا في الفرس والمجان يصدق بدو اللان في  
في الله أن والآلة أن بدو الجوان في الجاد وأما أنه لا يكون بين نفيها  
عن فلتبين الكما بين نفيها الله مع وعين الله خلق لا متناه صدقها  
عاش فلا يكون بينهما علم أصلا وأما قيد التباين بالك لا التباين وقد  
يكون شيئا وهو صدق كل واحد من المنهويين بدو الله في الجاد في وجه  
البيانين في نفيها كان التباين الكما لبيان كليتان والتباين  
لما في من وجه أو تباين كان المنهويين إذا لم يتصادقا في بعض  
الصورتان يتصادقا صورة أصلا في التباين الكما والآلة من وجه  
ليس يبينها

فلا صدق التباين بل في العلم من وجه لا يلزم من خلق التباين بل في  
لأن لا يكون بينهما علم أصلا فإن قلت العلم بأن الآخر من وجه  
ليس بين نفيها ما يحتمل أصلا بل لأن الحيوان أع من الله يبين من وجه  
وبين نفيها ما يحتمل من وجه فيفقو المراد أنه ليس يلزم أن يكون بين نفيها  
علم فيصدق الله شك لا ونقول لو قال بين نفيها ما يحتمل لآلة العلم  
في جميع الصور لأن الله حكاه الجورة في هذا الفن إنما هي كليات فإذا قال  
ليس بين نفيها ما يحتمل كافي رفعا للآلة الجارية والحق العلم في بعض الصور  
الصور لا ينافي نعم لم يبين ما ذكره النسب بين نفيها الآخر من وجه  
من وجه بل عدم النسب بالعلم وهو يصدق في العلم أن النسب  
بينها المباني في الجارية لأن الحيوان إذا كان كل واحد منهما حيث يصدق  
بدو الله هو كان المتضمنان أيضا كذا ولا يخفى بالمباني الجارية الأجزاء  
القدر ونفيها المتباينين متباينين تباينها في ثباتها لا في ما أن يصدق  
معاش كاللأن واللائوس الصادقين في الجاد ولا يصدق كال  
كاللا وجود واللا عدم فلا يصدق عليه اللا عدم وبالعكس إياها  
كما يتحقق التباين بل في العلم من وجه أما إذا لم يصدق على أصلا كان بينهما  
تباين كما يتحقق التباين بل في العلم من وجه أما إذا لم يصدق على أصلا كان بينهما  
تباين بل في جري لأن كل واحد من التباينين يصدق في نفيها الآخر فيصدق  
فلا صدق

الحيوانات وبين هذا خلفا ونقول العلم صادق عما يحسن نفيها  
تحقيقا للعلم فليس يحسن نفيها الله خلق نفيها الله بل عينه وقد قول  
ليصدق نفيها الله خلقها كل ما يصدق عليه نفيها الله من غير عكس  
تأجيل الدعوى من الدليل وهو مصادرة على المطالبة بالحرارة  
التي لا يبينها من وجه ليس بين نفيها ما يحتمل أصلا لا مطلقا  
لأن وجه هذا العلم هو العلم من وجه محقق بين عينه في مطلقا  
ونفيها الله خص وليس بين نفيها ما يحتمل لا مطلقا ولا من وجه ما خلق  
العلم من وجه يبينها فلا يصادق في آخره ويصدق في الآخر بدو  
نفيها الآخر في ذلك الله خص وبالعكس نفيها الله مع كمالها والآلة  
إنما فاهما بجمعا في الفرس والمجان يصدق بدو اللان في  
في الله أن والآلة أن بدو الجوان في الجاد وأما أنه لا يكون بين نفيها  
عن فلتبين الكما بين نفيها الله مع وعين الله خلق لا متناه صدقها  
عاش فلا يكون بينهما علم أصلا وأما قيد التباين بالك لا التباين وقد  
يكون شيئا وهو صدق كل واحد من المنهويين بدو الله في الجاد في وجه  
البيانين في نفيها كان التباين الكما لبيان كليتان والتباين  
لما في من وجه أو تباين كان المنهويين إذا لم يتصادقا في بعض  
الصورتان يتصادقا صورة أصلا في التباين الكما والآلة من وجه  
ليس يبينها

الحيوانات وبين هذا خلفا ونقول العلم صادق عما يحسن نفيها  
تحقيقا للعلم فليس يحسن نفيها الله خلق نفيها الله بل عينه وقد قول  
ليصدق نفيها الله خلقها كل ما يصدق عليه نفيها الله من غير عكس  
تأجيل الدعوى من الدليل وهو مصادرة على المطالبة بالحرارة  
التي لا يبينها من وجه ليس بين نفيها ما يحتمل أصلا لا مطلقا  
لأن وجه هذا العلم هو العلم من وجه محقق بين عينه في مطلقا  
ونفيها الله خص وليس بين نفيها ما يحتمل لا مطلقا ولا من وجه ما خلق  
العلم من وجه يبينها فلا يصادق في آخره ويصدق في الآخر بدو  
نفيها الآخر في ذلك الله خص وبالعكس نفيها الله مع كمالها والآلة  
إنما فاهما بجمعا في الفرس والمجان يصدق بدو اللان في  
في الله أن والآلة أن بدو الجوان في الجاد وأما أنه لا يكون بين نفيها  
عن فلتبين الكما بين نفيها الله مع وعين الله خلق لا متناه صدقها  
عاش فلا يكون بينهما علم أصلا وأما قيد التباين بالك لا التباين وقد  
يكون شيئا وهو صدق كل واحد من المنهويين بدو الله في الجاد في وجه  
البيانين في نفيها كان التباين الكما لبيان كليتان والتباين  
لما في من وجه أو تباين كان المنهويين إذا لم يتصادقا في بعض  
الصورتان يتصادقا صورة أصلا في التباين الكما والآلة من وجه  
ليس يبينها



وبسبب جرتب الاضافه لان جرتبها بالاضافه الى الشيء اخر وبما رآه الحق الاضافه  
 وهو الاعم من الشئ وتعرف جرتب الاضافه نظرا لانها والحق الاضافه متضا  
 متضابان لان معنى جرتب الاضافه الخاص ومعنى الحق الاضافه في العام  
 وكان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذا في العام عام بالنسبة الى الخاص  
 واما المتضابانين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضابين الاخر والاكابر

هذا كتاب في بيان ما في كتاب الله من الحقائق والحقائق  
والتي هي من لوازمها في الدنيا والآخرة  
والتي هي من لوازمها في الدنيا والآخرة  
والتي هي من لوازمها في الدنيا والآخرة

لأن النوع كما يقال **بالاخر** النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المتصور على  
 كثير من متبعين بالحقائق في جواب ما هو ويقال لا النوع الحقيقة لأن  
 نوعيته إنما هو بالنظر الحقيقة الواحدة في أفرادها كذا في يطلق بالشيء كذا  
 على كل ما هيته يقال عليها أو على غير الجنس جواب ما هو قولنا أوكنا أي بلا واسطة  
 كالأن في بالتيكس الحيوان فأنه ما هيته يقال عليها أو على غير ما كان في الجنس  
<sup>أي على ما هيته الآن</sup>

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the right edge and bottom. A small, dark, irregular mark is visible near the top left corner. The overall tone is a warm, off-white or light beige.



وهو الحيوان حتى اذا قيل فالانسان والفرس فالجواب انه حيوان وهذا النوع  
يسمى نوعا اضافيا لان نوعيته باله ضافة الى ما فوقه فالما بينه نازل منسلة  
الجنس لا بد من تركه الكل لما سمعنا وذكر الكلي لان جنس الكل لا يتم حده  
بدون ذكره فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من الشئ والصورة  
الاعتقالية كلياً فذكر ما يقع عن ذكر الكلي فتعقلا الماهية ليس من ماهياتهم  
الكلي غاية ما في الباب ان من لوازمها لكن دلالة الاستمرار موجودة في كل واحد  
وقوله جوابها هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال  
عليها وعما غير ما في جوابها هو ما يقتيد القول بالاولى فاعلم اولاً  
ان سلسلة الكليات انما يشترى بالاشخاص وهو النوع المعقود بالاشخاص فقولنا  
الامنيان في هو النوع المعقود بصفات عرضية ككلمة كالتربة والرومي ووقولنا  
الانواع ووقولنا اله جاسر واذا حمل كلياً مرتبة عاشر واما يكون حمل  
العالم عليه بوطئ حمل السافل عليه فان الحيوان انما يعقد عاشر واما  
والتركيب بوطئ حمل الان عليه واما الحيوان عاشر الان فقولنا  
قولنا اولها احراز عن المصنف فانه كما يقال عليه وعما غير الجنس جوابها  
هو حتى اذا استل عن التركي والفرس بما هو كان الجواب الحيوان لكن قوله  
الجنس على المصنف ليس باولاً بل بوطئ حمل النوع عليه فما عاشر الاولين  
في القول يخرج المصنف عن المبدأ لانه لا يسمى نوعاً اضافياً قال ومراتبه

هذا النوع هو الذي  
هو الذي هو الذي هو الذي

بعضه

هذا النوع هو الذي  
هو الذي هو الذي هو الذي

افتر

اراد ان يشير الى مراتب النوع الى ضلوة دون الحقيقة لان النوع الحقيقية  
يتم ان لا يكون نوعاً حقيقاً فوقه نوعاً آخر حقيقاً والى كان النوع  
الحقيقي جنساً وانما هو واما الى ضلوة النوع فقدرته بجزا ان يكون  
نوعاً اضافياً او كالمثال فان نوعاً اضافياً للحيوان وهو نوعاً اضافياً للجسم النامي  
وهو نوعاً اضافياً للجسم النامي وهو نوعاً للجسم فباعتبار ذلك صار مراتبه  
اربعاً اما ان يكون النوع انواعاً او اخصراً او اعم من بعضهما والى خص من  
البعض او مبيناً للكل والى هو النوع العللي كالجسم فانه اعم من الجسم  
النامي والحيوان والى والثالث النوع السافل كاله فان اخص من  
سائر النوع والثالث النوع المتوسط كالجوان فان اخص من الجسم النامي  
واعم من النامي وكالجسم النامي فانه اخص من الجسم واعم من الحيوان والى  
النوع المزدوج ولم يوجد له مثله في الوجود وقد يقال في مثله انه كالعقل  
ان قلنا ان الجوان جنس في العقل طية العقول العشرة ونوع حقيقة العقل  
متفق فقولنا يكون اعم من نوع اذ ليس نوع بل اشخاص ولا اخص اذ ليس جنس  
نوع بل الجنس هو الجوان واما ذلك التقيده فهو نوع مفرد وربما يفر المصنف  
عما هو آخر وهو ان النوع اما ان يكون فوقه نوعاً وخصه نوعاً اوله يكون فوقه نوعاً  
وله يكون تحت نوعاً او تحت نوعاً له فوقه نوعاً او فوقه نوعاً له تحت نوعاً وذلك في  
مراتبه جنس ايضاً هذه الاربعة آه **ف** كان النوع الى ضلوة بمراتب

فوقه نوعاً حقيقاً

فوقه نوعاً حقيقاً

فوقه نوعاً حقيقاً

فوقه نوعاً حقيقاً

فوقه نوعاً حقيقاً

فوقه نوعاً حقيقاً











والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق  
والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق

والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق  
والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق

والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق  
والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق

والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق  
والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق

والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق  
والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق

والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق  
والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق

والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق  
والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق

والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق  
والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحق



جسم من عقل بالحق  
 لا بالانطق بل بالنفس  
 الناطقة السامية  
 التي هي عقل بالفعل

كتحريفه بالناطق او باطبع الناطق اما انه قد فاما ذكره واما انه ناقص  
 فلهذا بعض الدلائل عند الرسم التام فانه كمنه ليس الترتيب لطا صفة  
 كتحريفه باطبع الناطق اما انه رسم فلا رسم الدار انما هو ما كان تعريفنا  
 بالناطق باللائم الذي هو انما في الشئ فيكون تعريفنا بالناطق واما انه تمام  
 فانه لا بد ان يكون من حيث انه وضع في نفس الترتيب فينبغي ان يكون  
 بالناطق والرسم الناقص ما يكون باطبعه واما اوها وباطن الجسد كتحريفه  
 بالناطق او باطبع الناطق اما انه رسم فلا رسم واما كونه ناقصا فلهذا  
 بعض الدلائل اما الرسم التام عنه له يقال هو انما هو في التعريف بالعرض العلم  
 مع الفصل او مع طامته وبالفصل هو طامته له ناقصه انما لم يتغير فانه  
 له في نفسه من التعريف ما لا يميز او له طامته في نفسه الدلائل و  
 العلم العام له يفيد شيئا منها فلا فائدة في ضم مع الفصل او طامته واما العلم  
 من الفصل وطاقته فالفصل فيه يفيد التميز او له طامته على الدلائل فلا فائدة  
 في ضم طامته اليه وان كان يفيد التميز له الفصل آفاده في نفسه آخره ويطرح  
 طامته له في نفسه الدلائل انما هو التعريف بالناطق الدلائل او له فان كان  
 مجرد الدلائل فانما ان يكون مجموع الدلائل وهو طامته التام او بعضها وهو طامته  
 الناقص وان لم يكن مجرد الدلائل فانما ان يكون باطن الترتيب وطاقته وهو  
 الرسم التام او بعضه ذلك وهو الرسم الناقص

كاشفا ووده  
 ومع الشافعي

في المعرفة

في المعرفة والمعرفة **اقول** انما هي معرفة وجوده افضل التعريف لجزءه و  
 هي اما معرفة باللفظ اما معرفة بالشيء بالاسم او بالعرف واما  
 وهو ان يكون العلم باحد ما هو العلم بالآخر والجزء باحد ما هو العلم بالآخر  
 كتحريفه بالناطق باللائم فانما هي المعرفة الواحدة من العلم والجزء في علم  
 احد ما هو العلم بالآخر او جهل احد ما هو جهل الآخر والمعرفة باللائم يكون اقدم  
 معرفة من المعرفة لان معرفة علم المعرفة معرفة المعرفة العلة متقدمة  
 على العلول ومنها تعريفنا الشئ بما يتوقف معرفته عليه اما معرفة واحدة وهي  
 دورا موحدا واما معرفة بالاسم دورا موحدا او مثلهما في الكتاب واما الاخر ليط  
 اللفظية فانما يتصور اذا ما اولاه ان التعريف لغيره وذكره بان يستعمل  
 في التعريف الناطق لغيره طامته الدلائل بالنسبة الى ذلك الغير فيكون غرض  
 التعريف استعماله لفاظا غريبة الوحشية مثل ان يقال النار الحقة  
 فوقه السطقت وكاستعمال الناطق المشتركة فان له شراكة محله  
 بينهم الحق المقصود نعم لو كان للسامية بانه لفاظا الوحشية او كان هناك  
 في نفسه دال على تعيين المراد جاز استعماله في التصور  
**قال المصنف في القضايا وفيه مقادير**  
**وقال المصنف في القضايا** لما في من مباحث القوة الشريفة  
 شريفة مباحث الحق ولما يتوقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها

في معرفة الناطق بالناطق فان الغالب  
 ما يكون في التعريف بالناطق

علم







او جزئية وموضوعها المطلق المعطوف التصوريه والتقديرية لان المطلق  
 بحيث عرفنا من حيث انها توصل الى تصور من حيث يتوقف عليها الموصول الى  
 التصور ككونها كلية او جزئية وفاتية وعرضية وحيث وفصلها من  
 حيث يتوقف عليها الموصول الى التصديق اما توقفا فبالمكونها قضية وعكس  
 فيه وتعيين قضية اما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات وقد جرت  
 العادة بان يسمى الموصول الى التصور قولاً ثانياً والموصول الى التصديق  
 جزم ويجب تقديم الاول على الثاني ومنه تقدم التصور على التصديق  
 طبعاً له كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم عليه بديهياً او باجم صادقا  
 عليه والحكم به كذلك والحكم لا يتشاء الحكم من جهة هذه الامور <sup>المثلاً</sup> واما  
 فنشأ المقالة الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول **الفصل الاول في**  
 الانفاطحة دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع لمطابقة دلالة الاشياء  
 على الحيوان الناطق وتوسط مفاد فعل تعين دلالة على الحيوان او الناطق  
 او بتوسط ما خرج عنه التزام دلالة الان على قابل العلم وصنعة القاء  
 الكتابة وتبين طرقة الدلالة التي لا تتم كونها في حالة يلزم من تصور  
 تصور والالاتية فهم من اللفظ ولا يشترط فيها كونه لجانب يلزم من تحقق  
 المعنى حقيقة في الخارج والمطابقة لا تستلزم التقين كما في السابغ واما التزام  
 الالتزام في غير متيقن لان وجود لازم لكل ما يثبت يلزم من تصور ما هو

تصوره

تصور غير معلوم وما قيل انقول كل ما يثبت يستلزم تصور ان لا يست غير  
 مضمونة ومن هذا بين عدم التزام التقين الالتزام واما ما لا يوجد الا  
 مع المطابقة لا محالة وجوده التايح من حيث انه تابع بدونه المتبوع والدلالة  
 بالمطابقة انما قد جزم الدلالة على جزء معناه فهو المركب كراي المطابقة  
 والافضل الموقود وهو ان لم يصلح لان يجرى به وحده فهو الاداء كقول ولا هو  
 وان يصلح لذلك فانه دل يثبت وصيغة على ان ما من معين من الاربعة الثلاثة  
 فهو الكلية وان لم يدل فهو الاسم واما ان يكون معناه واحداً وكثيراً فان  
 كان الاول فانه تشخص بذلك المعنى به يسمى على والافتقار الى ان يستقر  
 افراده الذهنية والمطابقة كالاتان والشمس مثلاً ان كان حصوله  
 اولاً اقدم والشمس من المعنى الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب  
 الممكن وان كان اشياء وان كان وضعه لتلك المعنى على السوية الا في التميز  
 كالعيني وان لم يكن كذلك بل وضع لا عدماً ثم نقل الى اشياء وان تكرر  
 موضوعه الاول يسمى لفظاً متقولاً عرفياً ان كان الناقل هو العرف العام كما  
 كالذاتية وشبهه <sup>حيث</sup> الناقل هو الشرع كالمصطفى والصوم واصطلاحاً  
 ان كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاح النية والنظار وان لم يتركب  
 موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى القول اليه مسمى كالاتان  
 بالنسبة الى الحيوان المفرد والشمس والشمس وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ



ان مراد قوله ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا واما المركب فهو تام  
 وهو الذي يصح السكرت عليه واما غير تام والتمام ان احتمل الصدق  
 والكذب فهو الخمر وان لم يحتمل فانه دل على طلب الفعل دلالة اولية  
 ان وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا ارب انت ومع الحفوة سوار  
 ودعاء ومع التاوي التمس وان لم يدل فهو التسمي ويندرج فيها القس  
 والترح والقسم والنداء واما غير تام فهو ما تفيد كاطيوان الشايط  
 واما غير تفيد كالمركب من اسم واحدة وكلمة واحدة **الفصل الثاني**  
 في انشاء المفردة كل من هو من جنس حقيقة ان منع بقوله من وقوع الشك  
 فيه وكل ان لم يمنع واللفظ الدال عليه ليس جزئيا وكل ما يكون والكل  
 ان يكون تام ماضية ماضية من الجزئية او دالا في احوالها او خارجا والاول  
 هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو  
 الموضوعية المحضة كالشخص في قوله على واحد او على كثيرين <sup>في الحقيقة</sup> متشبهين  
 بالجنس في جواب ما هو واجب الموضوعية المحضة وان كان اشياء فان كان  
 للجنس المشترك بينه وبين النوع اخر فهو المقول في جواب ما هو كاشية  
 المحضة ليس جنسا ورسوه بانه كل مقول على كثيرين مختلفين باحتمال  
 في جواب ما هو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مايات  
 فيه هو الجواب عنها وعن كل ماياتها فيه كاطيوان بالنسبة الى اللان

وهو المقول في قول ما هو كاشية الشك والخصيصية هي كاشية لان

وبعيد

وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ماياتها فيه غير الجواب عنها وعن  
 بعض الآخر ويكون هناك جوابا ان كان بعيدا مرتبة واحدة كالجسم الثاني  
 بالنسبة الى الانشا وتلك اجوبة ان كان بعيدا مرتبة كالجسم واربعة  
 اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مرات كالجوهر وعلى هذا القين وان لم يكن  
 تام المشترك بينها وبين نوع اخر فلا بد ان يكون مشتركا بالصفة او يكون  
 بعض من عام المشترك مساويا له والامكان مشترك بين الماهية وبين  
 نوع اخر فلا يجوز ان يكون تام المشترك بالنسبة لاذكي النوع لان  
 المقدار خلافه في بعضه فلا يتسلل بل يشتمل على مساوية فيكون <sup>فصل</sup>  
 جنس فكيف كان غير الماهية عن مشاركتها في جنس او في جوهر وجوده  
 فكاه فضلا ورسوه بانه كل جنس على الشيء في جواب ان شيء هو في جوهره فقول  
 هذا لو ثبت به حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان كل واحد  
 فصلا لا لانه يميز ما عن مشاركتها في الجوهر والعقل اخص للنوع عن ما  
 في الجنس لانه يميزه عنه في جنس قريب كالناطق للان وبعيدا يميزه  
 عنه في جنس بعيد كالحمار للان واما الثالثة فاما ان يتبع انفكاكه  
 عن الماهية فهو اللازم والافرنو العن الحارقات واللازم قد يكون لازما  
 للوجود كالسواد للحيث وقد يكون لازما للماهية كالعناصير بالقوة  
 للان وهو ما يتبين وهو الذي يكون تقوره مع تصور ملازمة







فهو جزء افادة دون العكس الاول فلا بد في كل شخص تحت مائة المرات  
 عن الشخصيات واما الثاني فليكن كون الحيوان الافراده كلب واما كون  
 بل في الحقيقة كذلك الخ من النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع <sup>الحقيقي</sup>  
 كذلك يقال على كل مائة يقال عليها وعلى غير ما يخص في جواب ما هو قول  
 اوليا ويسمى النوع الافراده مراتب اربع لانه اقسام الافراده وهو النوع العنصري  
 كالجنس واصفها وهو النوع السافل كالانثى ويسمى النوع الانواع او اعم من  
 السافل واصف من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجم <sup>الاسم</sup> والاسماء  
 الملحق وهو النوع العنصري كالعقل ان قلنا ان ظهوره جنسه و مراتب <sup>هنا</sup> <sup>س</sup>  
 ايضا بهذا الاربع لكن العالي كالظهور في مراتب الاجسام ليس جنس الاجسام  
 لا السافل كالحيوان وشال المتوسط فيها كالجم <sup>الاسم</sup> والاسماء وشال الفرد كما  
 ان قلنا ان ظهوره ليس جنس النوع الافراده موجود بدون الحقيقة  
 كالانواع المتوسط للحقيقة موجود بدون الافراده كاطباق البسيطة  
 وليس يسمى عموم وخصوص مطلقا بل كل واحد منها اعم من الاخرين وفيه

لصدقه في النوع السافل وفيه القول في جواب ما هو ان كان مذكورا  
 بالمطابقة ليس واقعا طريقا هو كاطباق الناطق بالنسبة الى الحيوان  
 الناطق العقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا  
 بالنسبة الى الانسان فافلا في جواب ما هو كاطباق والاسم والجنس والمركب بالانواع  
 فيكون هو كاطباق الناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق العقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا  
 بالنسبة الى الانسان فافلا في جواب ما هو كاطباق والاسم والجنس والمركب بالانواع

من غير

من غير عكس **الفصل الرابع** في التعريفات المعرف للشئ هو الذي يستلزم  
 تصور الشئ او امتيانه عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون  
 نفسا لما به لان المعرف معلوم قبل المعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه ولا علم  
 تصور من افادة التعريف ولا احق كونه اخف وهو ما و في  
 القوم والظهور في وسمى هذا تاما اما ان كان الجنس والفصل القريبين وهذا  
 ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده او به او بالجنس البعيد وسمى  
 تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة وسمى ناقصا ان كان بالخاصة وهذا  
 او به او بالجنس البعيد والخاصة احرار عن تعريف الشئ مما يتاويه في  
 المعرفة والحرارة كغيره في الحركة بما ليس بسكون والروى بما ليس بغيره  
 تعريف الشئ بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية  
 ما يقع بها التشابه ثم يقال المشابهة اتفاقا في الكيفية او بمراتب كما يقال الان  
 روي اول ثم يقال الزوج هو المنقسم متساويين ثم يقال المتساويان هما  
 الشئان اللذان لا يقبل احدهما على الآخر ثم يقال الشئان هما الانسان  
 وحيوان البحر زعن استعمال اللفاظ بترتيب غريب وحشية غير ظاهرة  
 الدلالة بالقبول الى السائل كونه مقويا للمعروف ثم المفاضة الثانية  
 في الفضايل





40

40

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PASA
Eski Kayıt No	338